الأنباء
الاثنين 18 يونيو 2012

### النتائج الأولية تظهر اليوم .. والرسمية تعلن الخميس المقبل

# الانتخابات تضع أوزارها .. والمصريون ينتظرون الرئيس

ناخبات يقفن في طابور انتظارا للإدلاء بأصواتهن (أ.ب)

مسنان يرفعان أصبعيهما بعد غمسهما في الحبر الأزرق بعد الإدلاء بصوتيهما امس في الجيزة (أ.ب)

القاهرة ـ وكالات: وسط أجواء مشحونة بين الجيش وجماعة الاخوان المسلمين، أدلى المصريون امس بأصواتهم في آخر يومي جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة التي واجه فيها د.محمد مرسي رئيس حزب الحرية والعدالة أحمد شفيق آخر رئيس للوزراء في عهد الرئيس السابق حسني مبارك.

ويتوقع أن تظهر النتائج الأولية صباح اليوم، لكنها ستعلن رسميا الخميس المقبل، ويحق لأكثر من 50 مليون مصري من بين سكان عددهم 82 مليون نسمة الإدلاء بأصواتهم، واحتدمت منافسة شرسة بين مرسي وشفيق مع تزايد الاتهامات المتبادلة بين حملتيهما، لاسيما حول تسويد البطاقات مسبقا لصالح أحد المرشحين، وتم ضبط مخالفات في بعض المحافظات. وتراوح إقبال الناخبين على لجان الانتخابات في اليوم الأخير بين كثيف في بعض اللجان ومتوسط أو ضعيف في أخرى. وكما في اليوم الأول، تأخرت بعض لجان الاقتراع في فتح أبوابها. وفيما يخص موضوع أقلام سحرية تتطاير أحبارها بعد دقائق من استخدامها، قال المستشار حاتم بجاتو، أمين عام اللجنة العليا، إنه تم ضبط 4 أشخاص يوزعون هذه الأقلام في الإسكندرية وأحيلوا إلى النيابة.

**أجواء مشحونة**

ووسط أجواء انتخابية مشحونة، عنونت صحيفة الجمهورية الحكومية «ساعة الحسم تقترب» في بلد يشهد انقساما عميقا بين أنصار شفيق المقرب من الجيش، وأنصار مرسي ذي التوجه الإسلامي.

وقال المدرس الثلاثيني مروان، وهو يقف في قلب العاصمة عند الساحة الشهيرة التي شهدت الإطاحة بمبارك في فبراير 2011 «سيجد الجيش دائما في مواجهته ميدان التحرير، نحن على استعداد لاستئناف الثورة».

وفي المقابل، قال الموظف عثمان (55 عاما) «شفيق هو الرجل المناسب في هذه المرحلة من حياة البلد، نحن نحتاج الهدوء والاستقرار».

وزادت حدة التوتر إثر إعلان المجلس العسكري الحاكم رسميا، أمس الاول، في خضم الدور الثاني من الانتخابات، عن حل مجلس الشعب الذي يهيمن عليه الإسلاميون.

وجاء الإجراء طبقا لقرار من المحكمة الدستورية العليا صدر الخميس الماضي، ألغيت بموجبه نتائج الانتخابات بسبب عدم دستورية القانون الانتخابي في الانتخابات التشريعية شتاء 2011.

ورد الإخوان المسلمون، الذين حرموا من مؤسسة يملكون فيها نحو نصف المقاعد، بقوة مندين «برغبة المجلس العسكري في الاستحواذ على كل السلطات».

وبعد 16 شهرا من الإطاحة بمبارك سيكون على الرئيس المصري الجديد، الذي وعد الجيش بتسليمه السلطة قبل نهاية الشهر الجاري، أن يتصدى لوضع اقتصادي مثير للقلق إضافة إلى آفاق سياسية غامضة.

وفي هذا السياق، كتب حسن نافعة، المحلل السياسي في صحيفة «المصري اليوم»، «سيتقدم الرئيس الجديد نحو القصر الجمهوري وسط فراغ سياسي ودستوري مخيف».

وعلاوة على حل مجلس الشعب، فإن البلاد لا تملك دستورا جديدا حتى الآن بدل الدستور السابق، الذي جمد العمل به بعيد الإطاحة بمبارك، ما ترك صلاحيات الرئيس غير واضحة، نقلا عن تقرير لوكالة فرانس برس.

وعلى المستوى الأمني، منح الجيش لنفسه صلاحيات الضبطية العدلية للمدنيين، وهو إجراء كان موضع تنديد شديد من قبل منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان، التي شبهته بالأحكام العرفية.

ويرى كثير من المحللين أن هذا الإجراء وحل البرلمان يتيحان للجيش البقاء سيد اللعبة في البلاد أيا كانت نتيجة الانتخابات.

وركز شفيق (70 عاما) دعايته الانتخابية على إعادة الاستقرار والأمن إلى البلاد وتدوير عجلة الاقتصاد.

وسعى مرسي (60 عاما) إلى محو صورته كإسلامي محافظ، ليقدم نفسه باعتباره الملاذ الأخير لأنصار «الثورة» في مواجهة محاولة إعادة إنتاج النظام القديم.

أما مبارك (84 عاما) فهو يقبع حاليا في مستشفى سجن طرة جنوب القاهرة. وحكم عليه في 2 يونيو بالسجن المؤبد لدوره في قمع الثورة المصرية.

وكانت لجنة الانتخابات الرئاسية قد مددت التصويت لمدة ساعة في اليوم الأول، أمس السبت، فيما أكد رئيس اللجنة المستشار فاروق سلطان، في مؤتمر صحافي، أنه تم استبدال بعض رؤساء اللجان أمس بسبب تأخر البعض في بدء الانتخابات بضع ساعات.

وقال سلطان إن مخالفات الصمت الانتخابي جاءت من جانب المرشحين، وإن كانت أكثر من جانب أنصار أحدهما، ولكنه لم يكشف عن هويته، مبينا أن الجهة التي سيحلف الرئيس المنتخب اليمين أمامها ستحدد بإعلان دستوري مكمل. وكانت الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية قد أجريت الشهر الماضي وخاضها 13 مرشحا.

## محللون: المواجهة الشاملة بين العسكر والإخوان مستبعدة

عادل إمام مدليا بصوته امس (أ.ف.پ)

..ومصرية تضع أختيارها بالصندوق (أ.ف.پ)

القاهرة ـ أ.ف.پ: استبعد محللون ان تتخذ المواجهة بين المجلس العسكري الحاكم في مصر والاخوان المسلمين طابعا شاملا او دمويا كما حدث في بداية التسعينيات في الجزائر، مشيرين الى ان الاخوان سيضطرون الى التكيف والتخلي عن محاولة الهيمنة بعد حل مجلس الشعب وحسم الانتخابات الرئاسية.

وكان رد فعل جماعة الاخوان أمس الأول على إعلان المجلس العسكري حل مجلس الشعب رسميا بناء على قرار صدر من المحكمة الدستورية، اثار مخاوف من مواجهة بين الطرفين الأقوى في البلاد وذلك في خضم الجولة الثانية الحاسمة من الانتخابات الرئاسية التي يتنافس فيها مرشح الاخوان د.محمد مرسي والفريق احمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد حسني مبارك.

وقال حزب الحرية والعدالة المنبثق عن الاخوان المسلمين في بيان أمس الأول ان المجلس العسكري اظهر انه يريد «الاستحواذ على كل السلطات رغما عن الإرادة الشعبية وحرصه على ان يكسب نفسه شرعية لم يخولها الشعب في اعتداء سافر على الثورة المصرية العظيمة».

ورغم تصعيد اللهجة فإن مصطفى كامل السيد استاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة يرى ان «السيناريو الجزائري غير متوقع لأنه في الجزائر كان هناك عنف من الطرفين. اما في مصر فالطرفان يهددان فقط بالعنف عبر تصريحات قوية دون ممارسته».

وهو يشير بذلك الى الصراع الدامي الذي أوقع عشرات آلاف القتلى بين النظام وعماده الجيش والإسلاميين في الجزائر وذلك عقب إلغاء الانتخابات التشريعية في 1992 اثر فوز الإسلاميين بجولتها الأولى.

ويضيف السيد لوكالة فرانس برس «من الصعب معرفة الى أين تنتهي المواجهة بين المجلس العسكري والاخوان، لكن الأمر يتوقف طبعا على نتيجة الانتخابات» موضحا «في حال فوز شفيق من المؤكد ان الاخوان سيحتجون (..لكن) اعتقد ان الاحتجاجات لن تطول وهي موجهة بالأساس للقواعد».

وأشار المحلل الى انه «قد تكون هناك بعض الأحداث العنيفة (..) والأمر متوقف على طول فترة الاحتجاج وأسلوبه، لكن في كل الأحوال لا أتوقع ان يرضخ المجلس العسكري وسيكون على الاخوان التكيف في النهاية مع الوضع». اما في حال فوز مرشح الاخوان د.محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية التي أسدل ستارها أمس «ستمر مصر بفترة من التعامل الصعب بين مرسي والمجلس العسكري الذي سيقيد سلطاته بالنظر الى استمرار المجلس في ممارسة السلطة التشريعية واصدار القوانين».

وقالت مصادر عسكرية أمس ان المجلس العسكري سيحتفظ في الإعلان الدستوري المكمل المرتقب والذي ستدار على أساسه المرحلة الانتقالية الثانية، على السلطة التشريعية وسلطات اقتصادية بينها تقرير موازنة الدولة.

وأيد ابراهيم الهضيبي الباحث في الجماعات الإسلامية السيد بتأكيده ان «المواجهة الشاملة على الطريقة الجزائرية غير واردة وبالتالي الأمر لا يزيد عن لعبة الضغط» لكسب المواقع مشيرا الى ان الاخوان سيضطرون الى التكيف مع الحكم ممثلا في المجلس العسكري والتخلي عن الرغبة في الهيمنة التي تخيف باقي الأطراف.

وأوضح انه «لو فاز شفيق لا أتوقع ان يسعى الاخوان الى مواجهة حقيقية بل ربما بعض المناوشات للإبقاء على تماسك قواعدهم والتفاوض على بعض المناصب في الحكومة مثلا» مشيرا الى انه «مع الأخطاء المرتكبة لم يعد الاخوان قادرين على التعبئة من خارج قواعدهم».

وبين الهضيبي ان الاخوان المسلمين خسروا الكثير في الأشهر الأخيرة بسبب «مراكمة الأخطاء» الناجمة عن «ادارتهم لعبة سياسية بأدوات القانون (..) ولم ينتبهوا الى ضوابط المرحلة الانتقالية التي تحكم بالسياسة والتوافق وليس بالقانون والأغلبية العددية».

وعدد الهضيبي هذه الأخطاء التي حصرها في اربعة برأيه وهي «اخذهم نسبة كبيرة في مجلس الشعب ما اثار قلق بعض الأطراف فأصبحت تبحث عن الاستعانة بالمجلس العسكري» و«تقديم مرشح للانتخابات الرئاسية ما اضاف جرعة اخرى من القلق» وذلك بعد ان كانوا اعلنوا انهم لن يقدموا مرشحا للانتخابات الرئاسية.

اما الخطأ الثالث برأي الهضيبي فهو «خطاب مرسي في الجولة الاولى من الانتخابات الرئاسية المركز على انه المرشح الاسلامي الوحيد» قبل ان يعدل عن ذلك في الجولة الثانية ليقول انه «مرشح الثورة».

وأنهى الاخوان سلسلة الاخطاء بـ«الهيمنة على الجمعية التأسيسية (..) وهو ما خلق الظروف الملائمة للمجلس العسكري لتنفيذ انقلاب بالقانون»، بحسب المحلل.

وكان تشكيل الجمعية التأسيسية المكونة من مائة عضو قبل ايام من الانتخابات الرئاسية موضع انتقادات واسعة من قوى ليبرالية ويسارية وعلمانية بسبب هيمنة الإسلاميين عليها.

وشدد الهضيبي على ان مشكلة الاخوان «انهم يتصورون ان قوة العدد والأفراد هي كل شيء وينسون ان هناك قوى مؤثرة جدا في الواقع والمجتمع مثل الجيش والإعلام ورجال الأعمال بالرغم من ضعفها العددي مقارنة بالكتل الانتخابية».

ولا يعرف كيف سيكون تأثير مثل هذه المواجهة بين أقوى طرفين في مصر الجيش والاخوان، على ما يعرف بـ«القوى الشبابية والثورية» التي تريد «استكمال اهداف الثورة».

واعتبر المحلل حسن نافعة في مقال له أمس في صحيفة المصري اليوم انه «أيا كان الأمر وسواء فاز مرسي او شفيق فمن الواضح ان طائرة مصر المقلعة بعد الثورة قد بدأت تتجه نحو منطقة المجهول بعيدا عن شبكات الرصد» داعيا جميع القوى السياسية الى «ان تراجع نفسها (..) والى وقفة مع النفس من اجل مصر».

## حمزاوي: لا بد من قبول قواعد الديموقراطية

طالب د.عمرو حمزاوي، أستاذ العلوم السياسية، بضرورة احترام قواعد اللعبة الانتخابية خاصة بعدما مر اليوم الأول من الانتخابات الرئاسية نزيها، مشيرا إلى أهمية قبول النتائج ومن حق أي شخص التظاهر تعبيرا عن رأيه.

وأضاف خلال استضافته ببرنامج «مصر تنتخب الرئيس» المذاع على فضائية «سي بي سي» أن جولته التفقدية بعدد من اللجان بالقاهرة تشير إلى نسبة مشاركة ما بين 10 ـ 15٪ بالانتخابات بمتوسط 8 ـ 15 دفترا انتخابيا.وأشار إلى وجود إحدى حالات التجاوز الفردية من قبل إحدى المواطنات بلجنة بروض الفرج، حاولت فيها تصوير ورقة الاقتراع عقب إدلائها بصوتها، وهو ما يوحي بوجود شبهة مال سياسي، حيث يتم تصوير الورق الانتخابي، للتأكيد للجهات التي دفعت لها المال أنها قامت بالتصويت لمرشحهم، وعلى إثر ذلك قام القاضي بتحرير محضر للمواطنة، وأتلف البطاقة مباشرة.ومن ناحية أخرى طالب د.حمزاوي بضرورة احترام قرار المحكمة الدستورية بحل مجلس الشعب، مشيرا إلى ان الطريق الذي تم السير عليه كان منذ البداية خاطئا، فكان يجب السير باتجاه الدستور أولا قبل المؤسسات. وأضاف ـ خلال مداخلة هاتفية على «قناة دريم» ـ ان الرئيس سيأتي في ظل فراغ مؤسسي، ويمكن أن يتم التعامل مع ذلك بإعلان دستوري مكمل، أو ربما يؤدي اليمين الدستورية أمام المحكمة الدستورية العليا. وأشار إلى وجود خطر كبير مع إقرار وزارة العدل الضبطية القضائية لرجال القوات المسلحة والمخابرات، مشددا على ضرورة الالتفات والمراقبة الشعبية من جانب الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، منعا للتحول عن السير في اتجاه الديموقراطية الصحيحة.

وقال د.حمزاوي: إنه قام منذ صباح أمس الأول ومجموعة من النشطاء السياسيين بجولة على اللجان الانتخابية، لمتابعة سير العملية الانتخابية بأول أيام جولة الإعادة، مشيرا إلى أنها شهدت إقبالا مشابها لأول أيام الجولة الأولى، وذلك في لجان بإمبابة والوراق والوايلي وروض الفرج وشبرا والأميرية، ويتجهون الآن إلى مصر الجديدة ومدينة نصر.

## البرادعي: مصر تنتخب «ديكتاتوراً» أسوأ من مبارك

قال د.محمد البرادعي، وكيل مؤسسي حزب الدستور، المدير العام السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية: إننا سننتخب رئيسا بلا دستور أو برلمان، سيكون إمبراطورا جديدا يجمع بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وله الحق في سن القوانين وتعديل الدستور بالشكل الذي يراه مناسبا، متوقعا فوز الفريق أحمد شفيق في الانتخابات الرئاسية، معتبرا أن ذلك بمثابة ارتداد للخلف.

وأضاف البرادعي في مقابلة مع صحيفة «الغارديان» البريطانية، نشره موقع «بي بي سي»: إن مصر تعيش الآن ظروفا أسوأ مما شهدته إبان «ديكتاتورية مبارك».

وأوضح أنه في ظل هذا السيناريو، سيكون الرئيس الجديد مدعوما من المجلس العسكري وستكون السلطة السياسية في يد المجلس.

وأكد البرادعي أنه لن يشارك بالتصويت في الانتخابات، لكنه رفض أن يؤيد رسميا دعوات المقاطعة المتزايدة للانتخابات لأنه يرى أن الفشل في تحويلها إلى حركة جماهيرية قد يوفر دعاية لصالح النظام.

وتعليقا على دور جماعة الإخوان المسلمين في المشهد السياسي المصري بعد تنحي الرئيس السابق حسني مبارك، قال البرادعي إنهم حاولوا الاستئثار بـ «الكعكة كلها»، وكانت النتيجة أن المجلس العسكري الحاكم استطاع أن يخطط هجوما على الثورة، مؤكدا أن الخطأ التاريخي لشباب الثورة أنهم لم يكن لهم أبدا طلب موحد.

وقال البرادعي: «إننا في فوضى كاملة، عملية مرتبكة، أدت بنا بافتراض النوايا الحسنة إلى موقف لم نتوقعه قبل 18 شهرا، بل أصبحنا تحت ظروف أكثر سلبية». واعتبر البرادعي، أنه لا يمكن إجراء انتخابات نزيهة بينما مازال المجلس العسكري يحكم البلاد.

## نجاد يقرر إطلاق أسماء شهداء ثورة 25 يناير على أحد ميادين طهران

قال تامر رضوان شقيق الشهيد شريف الذي لقي مصرعه بجمعة الغضب بالسويس والمتواجد حاليا ضمن وفد مكون من 23 أسرة للشهداء على مستوى الجمهورية بطهران: ان الرئيس الايراني احمدي نجاد قرر اطلاق اسم شهداء ثورة 25 يناير على أحد ميادين العاصمة طهران، وذلك تقديرا لدورهم الوطني في تحرير بلادهم من الاستبداد ونظام مبارك الفاسد.

واضاف تامر لـ «اليوم السابع» انه قدم كلمة أمام الرئيس الايراني امس الاول يقدم له الشكر على استضافتهم وتكريمهم كاول رئيس بدول العالم يقوم بهذه الخطوة، وهو تقدير وشرف سيتذكرونه عشرات السنين مشيرا الى انه قدم فكرة اطلاق اسم شهداء ثورة 25 يناير على احد الميادين واكد ان الرئيس الايراني أصر على ابقائهم لمدة اسبوع اخر في ضيافة دولة ايران واكد لهم ان ايران دولتهم وعليهم القدوم في اي وقت وانهم سيكونون في ضيافة الحكومة في حالة طلبهم لذلك في اي وقت.